

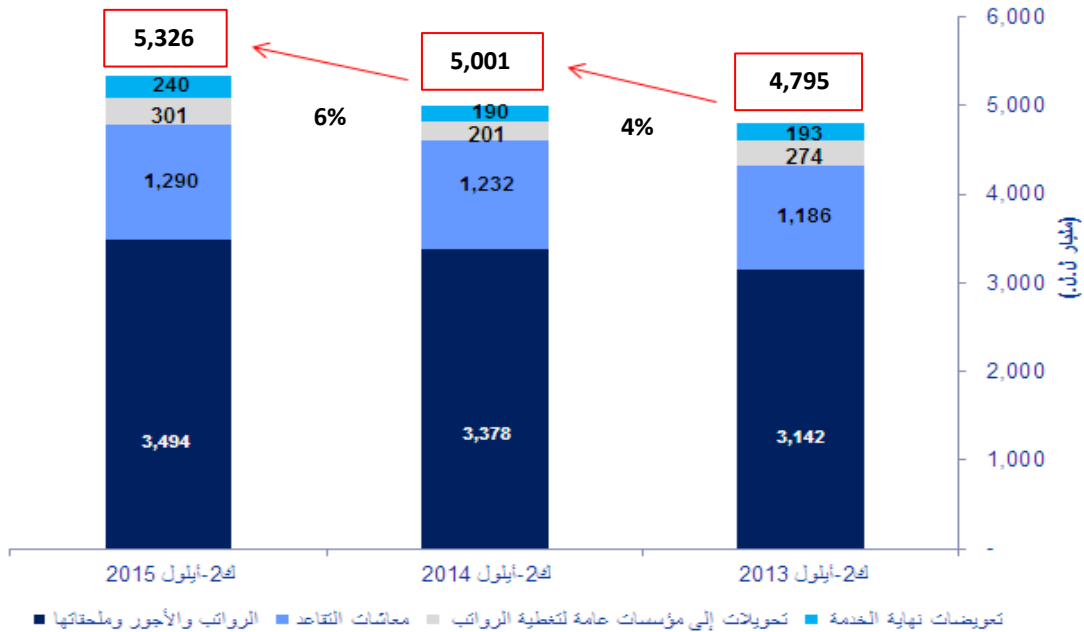
I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ حوالي 325 مليار ليرة (6 بالمائة) من 5,001 مليار ليرة في كانون الثاني - أيلول 2014 إلى 5,326 مليار ليرة في كانون الثاني - أيلول 2015²، نتيجة الزيادة في كل مكوناتها:

- الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 117 مليار ليرة لبنانية (3 في المئة)؛
- التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بمقدار 100 مليار ليرة (50 في المئة) بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات إلى الجامعة اللبنانية بقيمة 105 مليار ليرة؛
- معاشات التقاعد بقيمة 57 مليار ليرة لبنانية (5 في المئة)؛
- وتعويضات نهاية الخدمة بحوالي 50 مليار ليرة لبنانية (26 في المائة).

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني - أيلول من الأعوام 2013، 2014 و2015



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 52 في المائة، 58 في المائة و67 في المائة خلال كانون الثاني - أيلول 2013، كانون الثاني - أيلول 2014 وكانون الثاني - أيلول 2015 على التوالي. إضافة إلى الزيادة في توظيف الأفراد العسكريين، ينتج الارتفاع من نسبة 52 في المائة في عام 2013

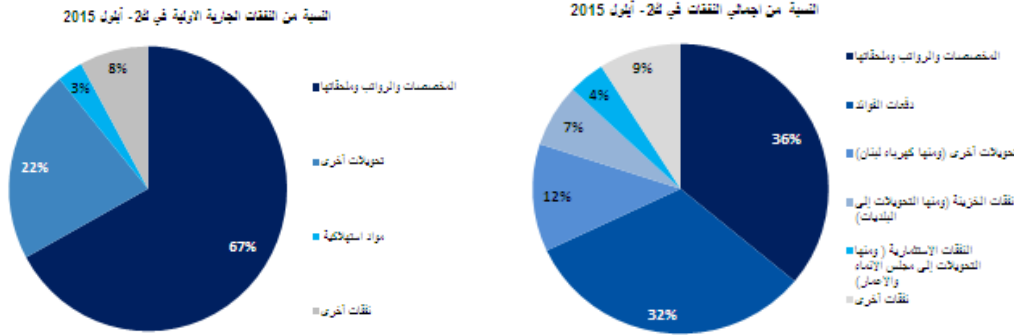
¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² تختلف الأرقام الواردة عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2015.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

إلى نسبة 67 في المائة في عام 2015 عن تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية⁴ والتي انخفضت بنسبة 13 في المائة من عام 2013 إلى عام 2015. مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 31 في المائة مع نهاية أيلول 2013 و33 في المائة نهاية أيلول 2014، لترتفع إلى 36 في المائة مع نهاية أيلول 2015. كذلك، تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات بين عامي 2013 و2015 جزئياً إلى الانخفاض في إجمالي النفقات بنسبة 5 في المائة. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- أيلول 2015:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني- أيلول 2015



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 117 مليار ليرة (3 في المائة) من 3,379 مليار ليرة في كانون الثاني- أيلول 2014 إلى 3,495 مليار ليرة في كانون الثاني- أيلول 2015⁵. وقد نتجت هذه الزيادة عن (i) ارتفاع بقيمة 50 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية بسبب زيادة 52 مليار ليرة في تلك العائدة لأفراد الجيش، (ii) زيادة بقيمة 44 مليار ليرة في مساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة، و(iii) ارتفاع بقيمة 17 مليار ليرة في الرواتب الأساسية نتيجة الزيادة بحوالي 71 مليار ليرة و7 مليار ليرة في رواتب أفراد الجهازين العسكري والمدني على التوالي. قابل هذه الزيادات انخفاض بحوالي 62 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لموظفي الجهاز التربوي وبحوالي 10 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لقوى الأمن الداخلي.

من حيث التكوين، شكلت تكلفة الرواتب الأساسية 71 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها مع نهاية أيلول 2015، تلتها التقديمات الاجتماعية (15 في المائة)، المدفوعات الأخرى (8 في المائة) والمنافع الوظيفية (4 في المائة).

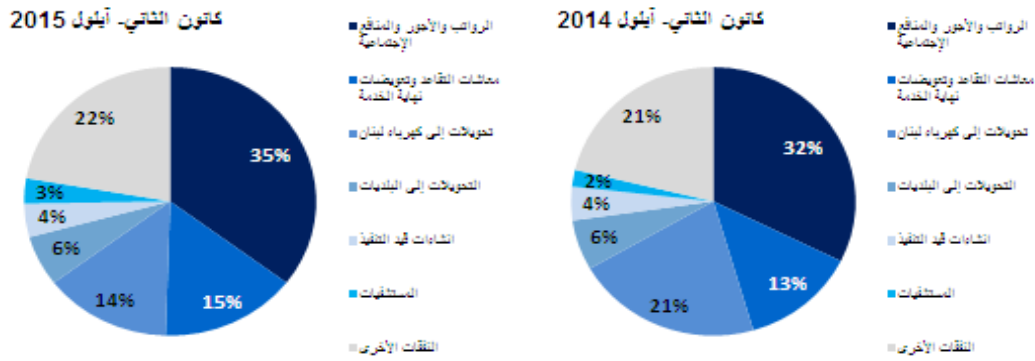
مقارنةً مع إجمالي الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 28 في المائة في كانون الثاني-أيلول 2013، 32 في المئة في كانون الثاني- أيلول 2014، وارتفعت إلى 35 في المئة في كانون الثاني-أيلول 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي للفترة قيد الدرس⁶.

⁴ يعود انخفاض النفقات الجارية الأولية بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية في كانون الثاني- أيلول 2015.

⁵ تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2015 بسبب تدوير الأرقام.

⁶ يعود السبب وراء زيادة حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي جزئياً إلى انخفاض إجمالي النفقات الأولية بنسبة 13 في المائة من 2013 إلى 2015.

الرسم البياني 3: مكونات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني - أيلول 2014 وكانون الثاني - أيلول 2015



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - أيلول من العامين 2014 و 2015⁷

إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		التعويضات /4		مخصصات الرواتب والأجور		(مليار ل.ل.)
2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	
2,213	2,092	2	2	535	486	62	61	1,614	1,543	الجهاز العسكري
1,421	1,318	0	0	348	296	39	37	1,033	983	الجيش
602	608	0	0	139	149	19	19	444	440	قوى الأمن الداخلي
149	127	1	1	38	31	3	3	108	93	قوى الأمن العام
41	40	0	0	10	10	1	3	30	27	قوى أمن الدولة
685	742	17	12	0	0	44	44	624	686	الجهاز التربوي
347	338	32	31	4	3	50	50	260	253	الجهاز المدني /1
223	179	223	179							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
27	28									الجمارك /3
3,495	3,379	274	223	539	489	156	156	2,499	2,482	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

⁷ تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2015 بسبب تدوير الأرقام.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب الأساسية 2,499 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2015 بزيادة قدرها 17 مليار ليرة (1 في المائة) مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام 2014. كما تم ذكره أعلاه، يأتي الارتفاع بشكل أساسي نتيجة الزيادة في الرواتب الأساسية للجهازين العسكري والتربوي بحوالي 71 مليار ليرة و 7 مليار ليرة على التوالي، والتي قابلها انخفاض بحوالي 62 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تعود الزيادة البالغة 5 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات المخصصة للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 50 مليار ليرة وقوى الأمن العام بقيمة 10 مليار ليرة، وذلك نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت الرواتب الأساسية للموظفين المتمرنين والمتعاقدين الدائمين ارتفاعاً بقيمة 5 مليار ليرة و 4 مليار ليرة على التوالي مع نهاية أيلول 2015 مقارنةً مع كانون الثاني - أيلول 2014. قابل هذه الزيادات تراجعاً بقيمة 3 مليار ليرة في مدفوعات البعثات إلى الخارج و 2 مليار ليرة في تعويضات الملابس.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت الرواتب الأساسية لموظفي الجهاز التربوي بنسبة 9 في المائة في كانون الثاني - أيلول 2015 مقارنةً مع عام 2014، لتصل إلى 624 مليار ليرة عام 2015. جاء هذا الانخفاض نتيجة التراجع في الرواتب لكل من (i) الأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 67 مليار ليرة، و (ii) الأساتذة المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي بحوالي 15 مليار ليرة. قابل هذه التراجعات زيادة قدرها 21 مليار ليرة في رواتب الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي خلال كانون الثاني - أيلول 2015.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 7 مليار ليرة (3 في المائة) خلال كانون الثاني - أيلول 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014. من منظور توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني وقد بلغت 22 في المائة خلال فترة كانون الثاني - أيلول 2015، تليها وزارة العدل (18 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) (المزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2). في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائدة بدورها إلى الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 9 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، شهدت رواتب الموظفين في المحاكم التابعة لوزارة العدل ارتفاعاً بقيمة 1 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- أيلول من العامين 2014 و 2015

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني	كانون الثاني-أيلول 2015	كانون الثاني-أيلول 2014	(مليون ليرة)
22%	56,574	48,892	وزارة الخارجية والمغتربين
18%	47,684	46,521	وزارة العدل
10%	24,858	24,648	مجلس النواب
8%	22,060	22,285	رئاسة مجلس الوزراء
8%	21,576	21,588	وزارة المالية
6%	14,978	15,902	وزارة الصحة العامة
5%	12,939	12,841	وزارة الأشغال والنقل
4%	11,583	10,420	وزارة الزراعة
3%	7,979	8,059	وزارة الدفاع
3%	7,432	7,740	وزارة الداخلية
13%	32,556	34,199	اخرى
100%	260,217	253,094	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بحوالي 50 مليار ليرة لبنانية (10 في المائة) لتصل إلى 539 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2015، وذلك نتيجة ارتفاع الدفعات لصالح كل من الجيش وقوى الأمن العام بقيمة 52 مليار ليرة و 7 مليار ليرة على التوالي. انخفضت التقديمات الاجتماعية لقوى الأمن الداخلي بحوالي 10 مليار ليرة، في حين لم تشهد تقديمات قوى أمن الدولة أي تغيير يذكر.

بالتحديد، نتج الارتفاع في التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش عن الزيادة في كل من (i) نفقات الاستشفاء بقيمة 53 مليار ليرة، و(ii) منح التعليم بقيمة 6 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في منح الزواج، وتقديمات المرض والأمومة بحوالي 5 مليار ليرة لكل منهما.

أما التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام فقد جاءت زيادتها بشكل أساسي نتيجة ارتفاع منح الاستشفاء ومنح التعليم بحوالي 4 مليار ليرة لكل منهما.

C.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 44 مليار ليرة في كانون الثاني- أيلول 2015 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2014، لتصل إلى مبلغ 223 مليار ليرة.

